الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

حديث المالية
HADITH EL MALIA

نشرة داخلية

نشـــرة داخليـــة لوزارة الماليـــة ، عـــدد رقم ٢ - فـــصليـــة - كـــانون الاول ١٩٩٧

افتتاحية

مع إطلالة العدد الثاني للنشرة، أتوجه الى كل العاملين في وزارة المالية والادارات التابعة لها، بالتحية والتقدير للجهود التي يبذلونها في سبيل خدمة المواطنين والسهر على حماية ورعاية مصالحهم وحقوقهم.

وأريد أن أؤكد على جميع العاملين في الوزارة، وبصورة خاصة على الرؤساء التسلسليين ورؤساء الادارات، بأن سياسة الحكومة ووزارة المالية تنطلق من مبدأ الحرص على معاملة المواطن بكل احترام وتقدير، وحسن وفادته، والسرعة في إنجاز معاملاته، لأن ذلك يدخل في صلب الواجبات الوظيفية، فضلاً عن أن هذا المسلك من شأنه أن يعزز ثقة المواطن بالادارة ويؤدي بالتالي الى تسهيل العمل وحسن أدائه.

وبمقدار ما يجب أن نحرص على رعاية مصالح المواطنين وحقوقهم، يقتضي، أن نحرص، على رعاية مصالح الخزينة وحقوقها، لأن كل حق يستتبعه واجب، وكل واجب يرتبط به حق، وكل ذلك يصب، ويجب أن يصب في تحقيق الصالح العام الذي يعتبر من صلب مهام الدولة ان لم يكن الغاية البعيدة لوظيفة الدولة.

وتعلمون أن الجبايات والتحصيلات التي تقوم بها الادارة المالية تعزيزاً لواردات الدولة طبقاً لما ينص عليه قانون الموازنة تخصص لتغطية نفقات الدولة العامة من رواتب وأجور وتعويضات ومساعدات اجتماعية واستشفائية ومشاريع انمائية، ولا يمكن للدولة أن تقوم بما يترتب عليها من واجبات وأعباء تجاه مواطنيها، وهي كثيرة وعديدة، اذا لم تتأمن الواردات الكافية لتغطية ذلك وبالتالي تمكينها من الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين.

وهذا الامر يتطلب القيام بتحقيق الضرائب والرسوم وجبايتها بكل جدية ودقة وأمانة، ومسؤوليتكم في حسن الوفاء بإدارة هذا المرفق العام الذي تتولون، ليس مسؤولية وظيفية فقط ولكنها أيضاً مسؤولية وطنية تجاه أنفسكم وضمائركم وتجاه أهليكم ومواطنيكم وتجاه الوطن.

ومطلوب منا أن نراعي في عملنا هذا، كما في أعمالنا، جانب القانون، وجانب الضمير، وأن نعامل كل المواطنين على قدم المساواة، وأن نلتزم الحياد والموضوعية، وأن نحافظ على كرامة الناس، وأن نظهر الاحترام لكل المواطنين، فلا نجافي ولا نحابي، ولا نتحكم ولا نتملق ولا نتعسف ولا نفرط فنحظى هكذا بثقة واحترام الناس لنا، كما نرفع من شأن أنفسنا ومن شأن الادارة ونحقق المصلحة العامة التي نعمل من أجلها.



معالي الوزير فؤاد السنيورة

انني لأدرك تمام الادراك مدى الصعوبات والمشاكل العديدة والمختلفة التي تجابهكم يومياً في القيام بأعباء هذا المرفق العام، ولكن لي ملء الثقة، بأن ما تتحلون به من مناقبية وظيفية ومن حس وطني سيدفعكم الى العمل بكل إخلاص وتضحية لتكونوا قدوة ومثالاً في سلوككم وأعمالكم، وتثبتوا للملأ أن الوظيفة العامة شرف تستحقونه عن حق وجدارة. ■

السيدالوزير فؤاد السنيورة
وزير الدولة للشؤون المالية

في هذا العدد

كلمة مدير عام المالية ص. ٢

تدريب، اعلام، ترقية

- مركز التوثيق المالي. ص. ٣
- دروس . ص. ٣
- ندوات ونقاشات في المعهد المالي. ص. ٤
- تدريب معلوماتية في المعهد المالي ص. ٤

مؤهلات

- المراكز المالية في المحافظات .ص. ٥

تعرف

- البنك الدولي .ص. ٦

آفاق

- موازنة عام ١٩٩٨. ص. ٧

ملف

- نجم: النظام الجديد لادارة الجمارك .ص. ٧

اجتماعيات

- حياة الوزارة. ص. ٩
- كلمة التحرير. ص. ١٠

الادارة المالية في خدمة المواطن.



د. حبيب ابو صقر

ليس كالمالية العامة مادة وادارة ما هو أكثر التصاقاً بحياة الناس وبمصالحهم وبحاجاتهم اليومية وذلك على المستوى الفردي او على المستوى الوطني العام. فعلاقة المواطنين مع مالية الدولة تزداد حجماً وتعقيداً خصوصاً في إطار الدولة الحديثة التي بفعل تدخلاتها المتكاثرة في الحياة العامة ينمو الشأن المالي فيها ويتوسع وهو الترجمان المادي والاساسي لهذه التدخلات.

ان العلاقة المالية للمواطنين مع الدولة تأخذ أوجها واشكالاً مختلفة لا يمكن حصرها. فهذه العلاقة تبدأ في التعرف على ما تنوي الدولة القيام به من نشاطات ومشاريع وما هي مصلحة المواطنين فيها وكذلك مصلحة الوطن وكيف تتم اجراءات تنفيذها، ثم كيف يمكن تأمين الواردات لتمويل هذه النشاطات والمشاريع وما هي مساهمة المواطنين وانواعها وأشكالها، انها مسألة الضرائب والرسوم التي تعني كل شخص، طبيعياً كان أو معنوياً باعتبار ان يتوجب على كل شخص المساهمة في الاعباء العامة ضمن اطار متشابك من القوانين والانظمة والاجراءات.

هذا نموذج بسيط من أوجه بعض العلاقات المباشرة للمواطن مع المالية العامة، ولكن الى جانب ذلك هناك سلسلة طويلة من العلاقات غير المباشرة تبرز من خلال تعاطي المالية العامة مع المؤسسات الدولية، ثم ترتقي هذه العلاقات في المضمون لتتناول مواضيع مختلفة ضمن اطار ما يسمى بالسياسات المالية والنقدية والاقتصادية والتحويلات المتمثلة بالحسابات الوطنية، كالناتج المحلي والميزان التجاري وميزان المدفوعات وغيرها.

ضمن هذه الكتلة المتنامية من اهتمامات المالية واهتمام المواطنين بموضوعاتها تبرز أسئلة أساسية لابد من الاجابة عليها.

كيف يمكن للمواطن أن يعرف حقوقه وواجباته وأن يستحصل على المعلومات المالية وما هي المحاذير من جهله لهذه الحقوق والواجبات والمعلومات؟

ان الجواب التقليدي هو أن الحقوق والواجبات والمعلومات مدونة في قوانين وأنظمة وتعاميم ومذكرات وجداول احصائية ويجب الذهاب الى هذه المصادر لمعرفتها ولمعرفة كيفية التصرف والسلوك ازاءها.

هذا صحيح من الوجهة القانونية، ولكنه غير واقعي ويلامس الاستحالة من الوجهة العملية اذ كيف يمكن للمواطن العادي أن يعرف هذا الكم الهائل من الموضوعات أو أن يستخلص ما يعنيه مباشرة منها خصوصاً وأن عدم معرفته بها أو أن تأخره في عدم قيامه بموجباته نحوها قد يوقعه في التزامات مالية اضافية تأخذ صفة الغرامات أو الجزاءات، أو قد تعرضه لملاحقات جزائية.

أما المحاذير الاخرى لعدم معرفة المواطنين بمواضيع قد تبدو اهتمامهم فيها غير مباشرة كالموازنة العامة والسياسات المالية فإنها لا تقلّ ضرراً وانعكاساً سلبياً عليهم وعلى المؤسسات لأن هؤلاء قد يختارون أعمالهم ومشاريعهم ويبنون سياستهم فيها استناداً الى المعطيات الاساسية التي تقوم عليها السياسات المالية وعلى الاهداف التي تسعى اليها. ويتفاقم الضرر على الدولة والمواطنين عندما يدخل عامل التضليل والتأويل المغرض على هذه الشبكة الكبرى من المعلومات فيقع المواطن، اذا ما حصل على هذه المعرفة، في أسوأ من جهله لها، وهي المعرفة المعكوسة أو المشوشة او المضللة.

لكل هذه الاسباب تبرز الحاجة الى تعزيز توعية المواطنين للشؤون المالية العامة بواسطة وسائل الاتصال المختلفة التي بدورها تتكاثر وتتفاعل وتتعمّق تأثيراتها، وهذه المجلة هي مساهمة متواضعة في هذا الاتجاه. بالطبع لن تتمكن هذه المجلة من تغطية جميع الموضوعات المالية وتحليلها ولكنها تبدأ بما هو ضروري وله التأثير المباشر على مصالح المواطنين والعاملين في الميدان المالي العام، فهذه المجلة يجب أقله ان تدون أو أن تلفت الى النصوص المالية التي تصدر آملة في المستقبل بأن تتدرج في التوسع في الموضوعات المالية وفي التعمق في تحليل آثارها.

الى جانب ذلك يجب أن لا ننسى بأن المالية العامة ليست نصوصاً فقط بل إنها تقوم على أشخاص يعملون في مواضيعها ويشكلون عائلة كبرى يقتضي العمل باستمرار على توطيد أواصر الزمالة والصداقة فيما بينها

تتمة ص.٩

مكتبة للجميع

مركز التوثيق المالي

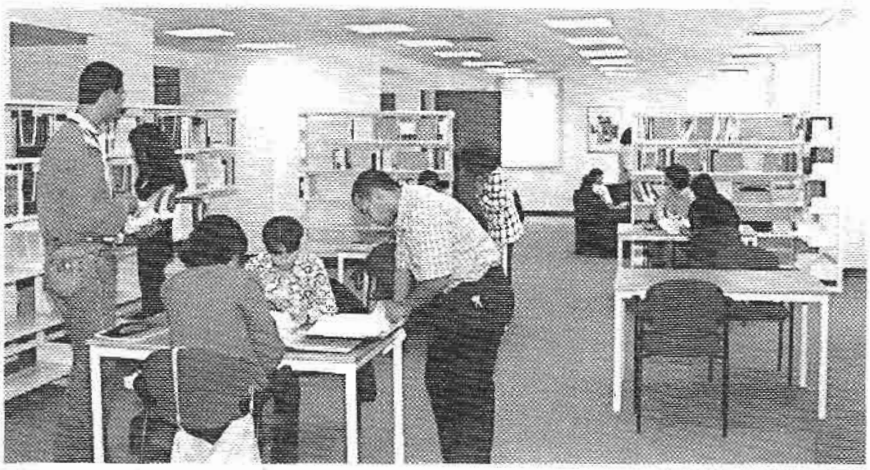
كتبة للوزارة ؟ لماذا؟ سؤال واجهنا طوال مدة إنشاء المكتبة وأجبنا عليه بالسؤال. هل موظفو الوزارة أميون؟

هذا كان من قبيل الدعابة. ولكن من دون أن نكون شغوفين بالقراءة، كل شخص، ومنهم موظفو وزارة المالية يحتاج أن يطلع على مكتبة، وذلك لعدة أسباب منها التعمق في بحث ما أو الحصول على معلومات مهنية معينة أو حتى لمتعة المطالعة والاسترخاء.

لن نستفيض في الحديث عن منافع المطالعة والاستعلام والمعرفة لأنه أمر بديهي للجميع ولا سيما في عالمنا اليوم.

لن نقول لكم أن المكتبة تحوي قرابة ٢٥٠٠ كتاب مصنف معلوماتياً ويمكنكم مطالعة قرابة ٥٠ مجلة وصحيفة واستعمال الاقراص المدمجة (CD-ROM) والاتصال بشبكة الانترنت. كل ذلك سترونه معاينة حين تأتون. أما اذا فضلتم عدم التنقل فباستطاعتكم أيضاً الاتصال بنا هاتفياً ويمكننا أن نقوم بالبحث الذي تريدون.

الاّ أن عدم مجيئكم لا يغتفر لأنه يحرمكم لذة الاستمتاع بمكان مريح أعد خصيصاً للعمل ويفتح من الساعة الثامنة صباحاً حتى الرابعة ب.ظ.



مركز التوثيق المالي

دروس في اللغتين الفرنسية والانكليزية



صف لغة فرنسية مع: غادة، فاتن، وداد، منى، لينا، جوزيان، ومنير

منذ أوائل شهر تشرين الاول اصبح بمستطاع موظفي وزارة المالية أن يتابعوا دروساً في اللغة الفرنسية والانكليزية ينظمها المعهد المالي مرتين في الاسبوع. تدير السيدة منى كويومجي، مدرّسة اللغة الفرنسية في المركز الثقافي الفرنسي، دروس اللغة الفرنسية. وتدير السيدة فريدة خزام عبد الخالق دروس اللغة الانكليزية. السيدة عبد الخالق مولودة في مدينة اديلايبد في جنوبي استراليا ولها مؤلفات عديدة حول الشعر ووضع المرآة والمسرح وغيرها من المواضيع باللغة الانكليزية.

هذه الدروس مجانية وتقام بعد الظهر، بعد دوام العمل. في البدء كان مقرراً اقامة مجموعة مبتدئة في اللغة الانكليزية ومجموعة متقدمة في اللغة الفرنسية الاّ أن عدد المشاركين دفعنا الى إقامة مجموعتين في كل لغة واحدة للمبتدئين وأخرى للمتقدمين.

يمتد الدرس على مدى ٢٦ حصة تدوم كل واحدة منها ساعة ونصف. ولا يسعنا حالياً استقبال المزيد من المشاركين. الاّ أن سلسلة جديدة من دروس اللغة ستبدأ في شهر آذار ١٩٩٨. ومن الأفضل أن يتقدم الراغبون لتسجيل أسمائهم منذ الآن في المعهد المالي.

ندوات ونقاشات المعهد المالي

يي نظم المعهد المالي دورياً ندوات ونقاشات بالاشتراك مع شخصيات عالمية. تتيح هذه الندوات والنقاشات للموظفين التعرف على التقنيات المالية الاجنبية وتسهل الحوار بين ممثلين القطاع الخاص في لبنان والمسؤولين في وزارة المالية.

في شهر أيار الفائت، أقيم لقاء حول موضوع الضريبة على القيمة المضافة باشتراك مسؤولي من وزارات الاقتصاد والمال والصناعة الفرنسية. وبحث الممثلون عن غرفة الصناعة والتجارة في لبنان ووزارتي الاقتصاد والمال، والمصارف وغيرها من الشركات في آليات الضريبة على القيمة المضافة في فرنسا واستعلموا عن كيفية ادخال الضريبة على القيمة المضافة الى عدد من الدول وتناقشوا في حسنات فرض هذه الضريبة في لبنان وسيئاته.



ندوة حول مراكز الادارة المعتمدة.

وفي شهر تشرين الثاني أقيمت ندوة حول مراكز الادارة المعتمدة في فرنسا بمشاركة السيدة أن ماري أودونلامي والسيد دوفرينوا من المديرية العامة للضرائب في فرنسا. جمعت هذه الندوة عدداً من الممثلين عن مهنة خبراء المحاسبة وغيرها من المنظمات المهنية وموظفين من مصلحة الواردات.

ترأست الدكتورة سهام بواب رئيس مصلحة العائدات النقاش الذي دار حول اهمية نظام مراكز الادارة المعتمدة للمهن الحرة والشركات الصغيرة الحجم.

وأقيمت في شهر تشرين الثاني أيضاً ندوة حول العملة الاوروبية الموحدة، الاورو، أتاحت هذه الندوة للمشاركين اللبنانيين فهم آليات هذه العملة العالمية الجديدة والتغيرات المترتبة على إدخالها أسواق المال غير الاوروبية. أحيا هذه الندوة خبراء من مصرف سوسيتي جنرال الفرنسي. ■

تدريب معلوماتية في المعهد المالي

تم استحداث دائرة المعلوماتية في حزيران ١٩٩٦. يعمل في هذه الدائرة ٢٥ موظفاً بينهم عدة أشخاص يعملون في المعهد المالي لتنظيم دورات في المعلوماتية. ان وجود المعلوماتية أمر ضروري لحسن سير العمليات التي تقوم بها الوزارة لا سيما وأنها تواكب تحديثها. ان المعلوماتية أداة فعالة اذا ألّم بها وأحسن استخدامها. لذلك ينظم المعهد المالي دروساً للمبتدئين في المعلوماتية كل يوم من الاثنين الى الخميس. ولقد تم اختيار المشاركين وفقاً لأولويات حوسبة الدوائر في وزارة المالية. الاّ أنه سيتاح لجميع الراغبين استعمال حواسيب التدرب تحت إشراف اخصائيين كل نهار جمعة بين الساعة ٩ والساعة ٤ في المعهد المالي، الطابق الثاني، حيث يستقبلهم عامر مملوك ويارا شقرا وناريمان باشا ورندة درويش. ■



صف معلوماتية



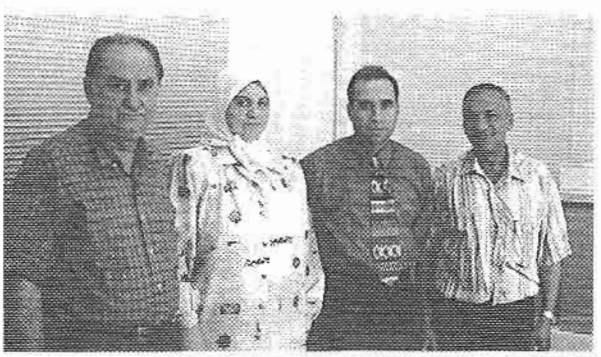
فريق تدريب المعلوماتية

المراكز المالية في المحافظات

لبنان الجنوبي – صيدا

ود في هذه الفقرة التعرف على كيفية عمل مركز المالية في المحافظات وأين تكمن أهميته. ومثالاً على ذلك زرنا محافظة لبنان الجنوبي، للتعرف على المركز في صيدا الذي يجمع انشطة أقضية صيدا وصور والنبطية.

كانت زيارة مركز صيدا، زيارة ممتعة بعيداً عن ضجة المدن الكبرى، وكان الاستقبال فيه لطيفاً. يقع مركز صيدا ضمن مبنى حديث في الوسط الاداري للمدينة. ولقد أعيد تأهيله حديثاً بفضل مساهمات مادية من عدة أشخاص وشركات. وفي المبنى نفسه نجد الصندوق الذي يديره المحاسب العام وهو قسم تابع لمصلحة الموازنة وقسم الضرائب والرسوم غير المباشرة. يدير السيد عادل جارودي هذا القسم التابع لمصلحة الواردات.



السيد محسن، السيدة اسماعيل، السيد وهبي، السيد سيفان

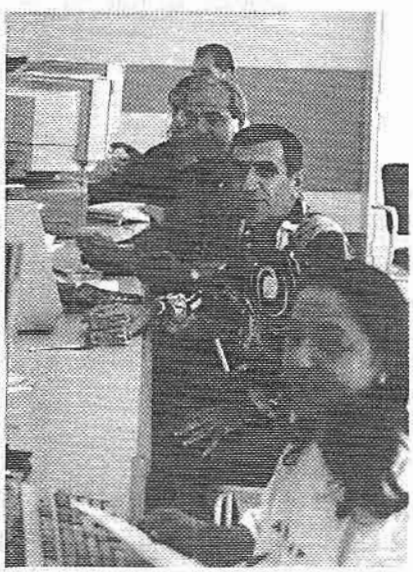
استقبلنا المراقبون الرئيسيون (السادة كامل محسن وناصر سيفان ومنير وهبة والسيدة كوكب اسماعيل) بحفاوة وشرحوا لنا كيفية عمل المركز ضمن وزارة المالية.

يدير رئيس المصلحة السيد عادل جارودي ٢٤ موظفاً اضافة الى ٦ متعاقدين. ويتوزع المراقبون حسب الضرائب على الشكل التالي: ١٠ مراقبين لضريبة الدخل، ٣ لضريبة الانتقال، ٢ للضرائب غير المباشرة و٩ لضريبة الاملاك المبنية.

في كل قضاء يوجد عدد من الموظفين في المراكز التالية: محتسب، محاسب، أمين أو أميني صندوق، ومن ٢ الى ٦ مساعدي أمين صندوق ومن ٣ الى ٥ جباة.

لمركز المالية دور حيوي في عمل الوزارة. فهو يحصل الضرائب المباشرة وغير المباشرة على صعيد مصلحة الموازنة عبر الصندوق ويرسل الجباة لتحصيل الضرائب. أما على صعيد مصلحة الواردات فهو يوزع التصاريح عن الدخل ويراقب الملفات ويدقق فيها المراقبون الماليون. اضافة الى ذلك، يتصل المركز بالمكلفين دفع الضرائب لاعلامهم بآخر التدابير المالية المتعلقة بأعمالهم.

ويحسن العمل في صيدا بفضل القسم الجديد الذي استحدث في المركز وهو قسم المعلوماتية، صلة الوصل بين لبنان الجنوبي وبيروت، عبر



امناء الصندوق في صيدا

هذا القسم تمر جميع المعلومات لإدخالها على الحواسيب قبل نقلها الى بيروت.

شعرنا خلال زيارتنا باندفاع الموظفين الذين قابلناهم في مركز صيدا. وعلى الرغم من أن هناك حاجات كثيرة الاّ أن عملية التحديث الجارية في وزارة المالية حالياً بالغة الاهمية لا سيما في مراكز الوزارة في المحافظات التي هي في اتصال يومي مع المواطن. ■

تسليم شهادات المدققين الضريبيين



الانس نادين كوسا تتسلم شهادتها

تم نهار الخميس في الثاني عشر من كانون الاول ١٩٩٧ تسليم شهادات المجموعة الثالثة من الموظفين الذين أتموا بنجاح الامتحانات الداخلية للمدققين الضريبيين. فقد تابع منذ أيلول ١٩٧٧ تسعين شخصاً مقسمين على ثلاث مجموعات الدورات في المعهد المالي التي أتاحت لهم الانضمام الى فريق المدققين الضريبيين في مصلحة الواردات.

البنك الدولي

المركز الرئيسي:
1818 H Street, N.W.
Washington, D.C. 20433. U.S.A.
Tel.: (202)477-1234
Fax.: (202)477-6391

يضم البنك الدولي خمس مؤسسات مالية دولية يديرها رئيس واحد ويعمل فيها الاداريون نفسهم في نفس الدوائر. تعتبر هذه المؤسسات وكالات متخصصة تابعة للامم المتحدة. هذه المؤسسات هي التالية:

١ – البنك الدولي للانشاء والتعمير (BIRD)

تمت الموافقة على نظامه الاساسي في كانون الاول ١٩٤٥. وهو يعتبر أهم مانح لقروض الاستثمار للدول في طور النمو.

٢ – الهيئة الدولية للتنمية (AID)

تساعد هذه الهيئة الدول الاقل نمواً عبر منح قروض دون فائدة.

٣ – الشركة المالية الدولية (SFI)

وهي تساعد شركات القطاع الخاص عبر منح القروض أو المساهمة في رأس المال أو عبر الدعم الفني.

٤ – الوكالة المتعددة الاطراف لضمان الاستثمارات (AMGI)

وهي متخصصة في ضمان الاستثمارات من الأخطار غير التجارية.

٥ – المركز الدولي لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات (CIRDI)

قبل الخوض في عمل البنك الدولي يجب توضيح دور البنك الدولي بالنسبة الى دور صندوق النقد الدولي. أنشئت المؤسستان في الفترة نفسها، عند عقد اتفاقية بريتون وودز (BRETTON WOODS) في تموز ١٩٤٤. هما مؤسستان منفصلتان، لهما أهداف مختلفة على الرغم من التعاون الوثيق بينهما.

يهدف البنك الى دعم النمو الاقتصادي الطويل الامد في الدول النامية وخفض الفقر فيها، بينما يقوم صندوق النقد الدولي بدعم النظام النقدي الدولي ومساعدة الدول الاعضاء في التغلب على مشاكلهم النقدية.

تنظيم مجموعة البنك الدولي

وحدها الدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي لها حق الانتساب للبنك الدولي.

وكما في صندوق النقد الدولي، فإن حقوق الانتخاب في البنك الدولي هي نسبة الى رأس المال المقدم. أما بالنسبة لتوزيع رأس المال بين الدول فإن البنك الدولي يعطي أفضلية بسيطة لليابان بسبب المساعدات الهامة التي يقدمها اليابان للهيئة الدولية للتنمية.

لمجلس الحاكمين جميع السلطات. يتألف المجلس من وزراء المال في الدول الاعضاء أو حكام المصارف المركزية فيها. وهو ينعقد سنوياً للبت في أهم الامور. لذلك، فإن جميع الصلاحيات المالية معطاة لمجلس الادارة المكون من ٢٢ عضواً، منهم ٧ تعينهم الدول الصناعية السبع و١٥ ينتخبهم باقي الاعضاء. تعتبر مجموعة البنك الدولي بقدرتها المالية وبطابعها العالمي أبرز مساهم في التنمية في العالم.

ويتيح تنظيم هذه المجموعة بمؤسساتها المتعددة أن تساهم مساهمة فعالة بصفة شركة عالمية يدعمها تمويل تختلف مصادره باختلاف المستوى الاقتصادي للدولة المعنية وباختلاف القطاع المعني (خاصاً كان أم عاماً) وأن تضمن الاستثمارات في الدول المعنية وأخيراً أن تسوي النزاعات التي قد تنجم عن هذه الاستثمارات.

عمل مجموعة البنك الدولي في لبنان

في إطار الخطة الوطنية لاعادة الاعمار يعتبر البنك الدولي للإنشاء والتعمير أبرز مانح للقروض الخارجية ويساهم بطريقة فعالة في مشاريع اعادة التأهيل الطارئة في القطاعات الحيوية: الصحة، التربية والتعليم، الكهرباء، جر المياه وتنقيتها، معالجة نفايات المدن، الاتصالات.

وهو يشترك ايضاً في المشاريع التالية:

- خطة تحسين عائدات الضرائب.
- الاصلاح الاداري.
- المشروع النموذجي لاعادة تأهيل الطرق.
- إعادة تأهيل وتحديث لقنوات الري.
- زيادة القدرة على معالجة نفايات المدن.
- تطوير المنشآت في قطاع الصحة العامة.
- مشروع استصلاح الاراضي الزراعية.

ويمكن للبنك الدولي للانشاء والتعمير أن

تتمة ص. ٨

موازنة عام ١٩٩٨

في القراءة الأولى لموازنة العام ١٩٩٨ يبدو لنا أن هذه الموازنة تشبه الى حد كبير موازنة العام ١٩٩٧. انما في الواقع يظهر أن عملية تحديث نظام الموازنة كما أرادها كل من الحكومة والبرلمان تتابع بعزم وزخم جديدين.

الصرفيات

تمت إعادة النظر في جميع الصرفيات. وكما تظهر خبرة عدد من الدول الاوروبية الامر الوحيد الذي قد يلزم المسؤولين إعادة النظر بالنسبة لكل ركن في أغلفتهم هو وقف الزيادة فيها أو حتى خفض مخصصات كل وزارة. ذلك أن إعادة توزيع نفس المخصصات لكل وزارة مع زيادة بضع نقاط مئوية سنوياً من شأنه أن يجر تناسياً للأولويات.

ونظراً لضآلة العائدات، فإن قسماً هاماً من مطالب الشعب لن تتكفل بها الموازنة. انما يجب التأكد من أن الموارد الموجودة سوف تخصص للاولويات الحالية. لذلك طلب من جميع المسؤولين في الوزارات القيام بجهد إضافي لخفض الغلاف الاجمالي وتبرير جميع الخيارات.

أما باب الصرفيات الثاني (ميزانية الاستثمار) فقد خفض في ميزانية ١٩٩٨. في واقع الامر، إن اعادة توزيع نفس الأغلفة للمشاريع المقررة وغير المنفذة عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ ستبقي باب الاستثمارات على حاله بالنسبة للعام ١٩٩٧.

العائدات

بما أن معدل تحصيل الضرائب منخفض فقد جرت محادثات خلال العام لايجاد عائدات ضريبية جديدة. ونحن نذكر النقاشات التي جرت عند طرح فكرة إنشاء ضريبة على المحروقات، وتبع ذلك قرار تركيز الجهود على تحصيل الضرائب الموجودة.

لذلك فإن مصلحة الواردات ستعزز طرق التدقيق وتتوقع زيادة في عائدات الضرائب بنسبة ٥٠٪ مقارنة مع العام الفائت.

اضافة الى ذلك فإن توقع حصول اتفاق مع الاتحاد الاوروبي يفرض تخفيضاً تدريجياً في الرسوم الجمركية واستبدالها بضريبة استهلاكية. ولقد أدخلت ميزانية ١٩٩٨ هذا المبدأ، اضافة الى ذلك سيتم التركيز على بعض القطاعات لتساهم مساهمة أكبر في العائدات لا سيما منها ادارة التبغ والتنباك وقطاع الاتصالات.

ملف

النظام الجديد لادارة الجمارك : نجم

لما كانت ادارة الجمارك أحد أبرز محركات الاقتصاد اللبناني. هذا هو رأي السيد سليم بلعة المسؤول عن وضع النظام الجمركي الجديد نجم قيد الاستعمال في مرفأ بيروت، وهو يرى أن «جمارك المرفأ هي نبض الاقتصاد اللبناني فغالباً ما نقيس فعالية الاقتصاد حسب نشاط المرفأ».

لزيادة فعالية الجمارك اللبنانية كان على إدارة الجمارك التزود بالأدوات الملائمة وبمتطلبات التجارة الدولية. في العام ١٩٩٥، شرعت ادارة الجمارك بمشروع شامل لاعادة تنظيم الادارة ومن المفترض أن تنتهي آخر مراحل هذا المشروع عام ١٩٩٨. هذه السنوات

تتمة ص. ٨



تتمة ص. ٧

الثلاث خصصت للدراسة والتطبيق الحاسوبي والتأهيل. وسيتيح إتمام المشروع للبنان التحكم بشكل افضل بعمليات الاستيراد والتصدير، بالعائدات التي يحصلها وبالتكاليف التي يتكبدها. أعطيت الاولوية لحوسبة هذه الادارة علماً أن هذه الحوسبة تدخل ضمن عملية التحديث الشاملة في الادارات اللبنانية.

مشروع الحوسبة هذا يتمحور حول تطبيق نظام الذي يتيح حوسبة كل عمليات الاجهزة الجمركية.

يتم تطبيق نظام نجم على خمس مراحل:

* تعريب النظام المعلوماتي، مما يتيح اعتماد هذا النظام من قبل عدد من الدول العربية. وهو معتمد الآن من قبل عدة دول أخرى.
* وضع بيان جمركي موحد يسهل الاجراءات الجمركية ويتيح حوسبتها.
* اقامة مركز عرض للنظام، للتعريف به ولتلقي الاقتراحات التي من شأنها تحسين أدائه.
* تطبيق النظام في مرفأ بيروت وقريباً في كافة مناطق الترانزيت (المرافىء والمطار).
* تدريب موظفي الجمارك على إستعمال النظام.

بحسب هذا النظام الذي يعمل بطريقة فعالة ستتبع الاجراءات الجمركية العملية التالية:

ادخال المعلومات التي يؤمنها المخلص الجمركي

↓

قبول الجمارك للبيانات المصرح بها (التصريح الجمركي)

↓

التدقيق والكشف اذا دعت الحاجة

↓

الدفع وتخليص البضائع للاستيراد او التصدير او الترانزيت

تسهيلاً للتحكم بالمعلومات، يستعمل في هذه العملية البيان الجمركي الموحد. في مرفأ بيروت يهتم ١٥ شخصاً بإدخال المعلومات. يشرف على هذا الفريق رئيس المصلحة ومراقب، ويهتم ١٢ شخصاً باستلام البيانات الجمركية. ومن ثم يتولى فريق من المفتشين مهمة التدقيق أو الكشف على البضاعة حسب نوعها وتطابق التصاريح.

سيطبق هذا النظام مع نفس الاجراءات في جميع المرافىء ومناطق الترانزيت (مثل المطار) مع تعديلات وفق عدد التصاريح المسجلة يومياً.

ان التدريب المعلوماتي على استعمال هذا النظام بدأ بدورة تدريبية على استعمال الحواسيب في المعهد المالي. أتاحت هذه الدورة للفريق المسؤول عن نظام نجم التآلف مع هذا النظام الذي سيستعملونه يومياً.

يدير السيد سليم بلعة الفريق الذي أتاح للوزارة تركيب هذا النظام. ويعمل السيد بلعة مع السيد جورج عازار رئيس الدائرة المعلوماتية في ادارة الجمارك ويعاونه السيد وسيم علي حسن، المستشار الفني للمشروع.

ويتألف فريق تطوير نظام نجم من ١٥ شخصاً هم:

سامي عباس، نيكول قهوجي، غسان نصر الله، روجيه أشقر، ريمون خوري، وسام رواس، ميشال شبل، مولوي زاهر، منى سعيدون، نديم كنان، سمر مصري، انطوان قصاص، وسام غصن، ايليا باسكال وجوسلين ساسين. ■

تتمة ص. ٦

يساهم في المستقبل في تمويل عدة مشاريع منها تطوير شبكة الكهرباء وحماية المناطق الساحلية وجر المياه.

ساهمت الشركة المالية الدولية في تمويل مشروع تطوير القدرة الانتاجية لمعمل الترابة الوطنية، كما تساهم حالياً في فتح اعتمادات في المصارف اللبنانية من أجل تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة وتمويل الافراد في إطار قروض الاسكان.

وضعت الوكالة المتعددة الاطراف لضمان الاستثمارات حداً أقصى لتغطية أخطار الاستثمارات بلغ ٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٥. ومن المفترض رفع هذا الحد لتغطية الاخطار في قطاعات أخرى تزداد فيها الاستثمارات. ■

تتمات

تتمة ص. ٢

فأفردت تبعاً لذلك باباً للشؤون الذاتية، والعائلية لموظفي وزارة المالية لخدمة هذه الاهداف.

على صعيد آخر واذ تأتي هذه المجلة ضمن سياسة انفتاح الادارة المالية على اهتمامات المواطنين ومساعدتهم على معرفتها وايجاد الاجوبة الصحيحة لها فإنها تظهر بالتزامن مع سلسلة مما يسمى «بدليل المواطن» توضع في تصرف المواطن لاجل توعيته وتتناول كل حلقة موضوعاً مالياً معيناً. ان دليلاً يتعلق مثلاً بضريبة الاملاك المبنية وآخر برسم الانتقال، هما في طريقهما الى الصدور، وهكذا بالنسبة لموضوعات أخرى سيصدر الدليل لكل منها تباعاً. فالمنهجية التي اتبعت هي في اعطاء لمحة سريعة عن موضوع كل دليل، ولا سيما بيان ماهية هذا الموضوع ومختلف انواع المعاملات المتعلقة به التي تهم المواطن والمستندات التي عليه أن يرفقها بطلبه والمهلة القانونية الممنوحة لاجابة هذا الطلب فضلاً عن المحاذير أو الغرامات التي يتعرض لها كل من يحجم أو يتأخر عن القيام بهذا الواجب.

وهكذا فإن دور كل من المجلة ودليل المواطن يتكامل، فالمجلة تعطي فكرة عامة ومتحركة عن الموضوعات والنصوص ودليل المواطن يمثل الاختصاص والتوسع لكل منها، واذا أضفنا الى ذلك ما توليه الادارة المالية من اهتمام بطلبات المواطنين وشكاويهم نكون قد خطونا خطوات هامة في تقريب الادارة الى المواطن وتكون الادارة في الطريق الصحيح لأن تصبح فعلاً وكما يجب أن تكون في خدمة المواطن. ■

د. حبيب أبو صقر
المدير العام للمالية

اجتماعيات

حياة الوزارة

مصلحة الواردات

– اقامت الدكتورة سهام بواب محاضرة في النادي الثقافي العربي.
– ودع المراقب في ضريبة الدخل السيد محمود كعكي حياة العزوبية.
– تمت خطوبة الآنسة ميادة حمدان.

مصلحة الموازنة

– شارك الاستاذ الياس شربل رئيس مصلحة الموازنة ومراقبة النفقات في ندوة نظمتها المنظمة العربية للتنمية الادارية وهي منظمة متخصصة منبثقة عن جامعة الدول العربية حول موضوع موازنة البرامج والاداء من ٩٧/١١/١٠ لغاية ٩٧/١١/١٣.
– التحق خمس موظفون من الفئة الثالثة بمديرية الموازنة ومراقبة النفقات بعد نجاحهم في المباراة المحصورة لرؤساء الدوائر وتم تعيينهم بصفة مراقبي عقد نفقات وهم: دعد بلبل، وداد العلي، حنا بارود، وسبع مصطفى. كما تم تعيين الآنسة جوزيان سعد رئيس دائرة الموازنة.
– التحق خمس موظفون من مصلحة الخزينة بمصلحة الموازنة وهم: ميراي طاور، عبد الحسن توبة، عساف القسيس، جورج عزيز حداد وشفيق ابو شقرا.
– تمت خطوبة الاستاذ جودت حسين على الآنسة سهى حنين.

مصلحة الخزينة والدين العام
دائرة المحاسبة والصناديق

– تمت خطوبة الآنسة ليلى سرحان على المهندس عصام الحاج.
– تزوجت الآنسة رانيا انطاكي من السيد جهاد شلالا.
– تزوجت الآنسة عبير عساف من السيد

تتمة ص. ١٠

اعزاءنا القراء،



فريق المعهد المالي، من اليسار الى اليمين: رنا سلطاني، ليدفيك موريتيار، سلام موسى شماس، احمد حصري، ادولف عيد، جان فرنسوا بيجون، ميشال المر، جوزيان شبلي، ديما ابو شقرا.

كان العدد الاول من «حديث المالية» رهانا، أما عددنا الثاني فهو تحدي لنستمر ولنثير اهتمامكم ونحفزكم على مشاركتنا أفكاركم. فنحن نود عبر هذه النشرة الدورية خلق جو من التعاون بين قرائها.

بكلمة تعاون نحن نروم التنسيق بمختلف اعضاء الوزارة لكي تصبح «حديث المالية» لسان حال عائلة الوزارة بجميع مصالحها ودوائرها، من مصلحة الجمارك ومصلحة الخزينة الى كل المصالح والدوائر.

لذلك ندعوكم للمشاركة في هذه النشرة عبر إبداء اقتراحاتكم وملاحظاتكم، ليس فقط فيما يخص النشرة إنما أيضاً فيما يتعلق بعمل دائرتكم أو وحدتكم أو مصلحتكم.

يمكنكم وضع الرسائل أو المقالات في صندوق البريد الموجود في مدخل المعهد المالي أو إرسالها على العنوان التالي:

المعهد المالي – ص.ب. ١٦٥٨٧٠ – ساسين – بيروت.

هيئة التحرير.

تتمة ص. ٩

سليم حبيب.

– تزوجت الآنسة لينا شهاب الدين من المهندس ابراهيم شرارة.

– فاز الموظف عبد الحفيظ سوبرة في المباراة المحصورة لوظيفة مراقب ضرائب رئيسي.

– فازت الآنسة اميرة الشامي والسيد سامي دانيال في المباراة المحصورة لوظيفة رئيس دائرة.

مصلحة الصرفيات

– احيل السيد عبد الحفيظ شعبان وهو رئيس مصلحة الصرفيات، والسيد انطوان كميد وهو محاسب الى التقاعد في اول تموز ١٩٩٧. وقد ودّعوا في حفلة كوكتيل في الوزارة. وقد اقام الوزير على شرفهم حفل غذاء في مطعم الامين.

– نقل المراقبون في مصلحة الواردات وعينوا محاسبين في مصلحة الصرفيات وهم: يوسف سلامة، سمير ابي عازار، علي سليمان، نصري نصر، سمير جولان، جورج خوري، انطوان خوري، رسلان السبع، وصلاح عميقة.

– كذلك نقل المحاسبون في مصلحة الصرفيات وعينوا مراقبين في دوائر مصلحة الواردات وهم: وليد شرف الدين، فريال ناكوزي، ميراي حنا، ماجدة سمحات، ونوال ماجد.

نشرة صادرة عن المعهد المالي.
التحرير والصور : المعهد المالي
تصميم: باسل منيمنه / فاين تاتش ش.م.م
الطباعة تقدمة: الشركة العامة اللبنانية الاوروبية المصرفية ش.م.ل.